الأمم المتحدة

A/ES-10/637–S/2014/479

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إن الحالة الميدانية في فلسطين المحتلة تتدهور بسرعة مقلقة نتيجة لتصاعد أحدث حملة إسرائيلية من العدوان العسكري، وهي الحملة التي بدأت في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ضد الشعب الفلسطيني. وقد كثفت السلطة القائمة بالاحتلال، على وجه الخصوص، هجومها على قطاع غزة المحاصر، في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والأحكام ذات الصلة بالموضوع المتعلقة بحماية المدنيين في التزاع المسلح، وفي انتهاك خطير لحظر الأعمال الانتقامية وإنزال عقاب جماعي بالسكان المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال.

وتتصاعد الخسائر المدنية الفلسطينية تصاعدا مأساويا نتيجة لهذا الهجوم الإسرائيلي الوحشي الإجرامي. فمنذ رسالتي التي بعثت بها إليكم بالأمس، شنت السلطة القائمة بالاحتلال أكثر من ١٥٠ ضربة جوية عسكرية استهدفت فيها عمدا المناطق المدنية في قطاع غزة، وقتلت ٢٢ على الأقل من الفلسطينيين وأصابت أكثر من ١٠٠ من المدنيين، من بينهم نساء وأطفال وكبار في السن. وتكثيف عدوان إسرائيل على الفلسطينيين المحبوسين في قطاع

14-57275 (A) 170714 170714

الرجاء إعادة استعمال الورق

غزة نتيجة للحصار اللاأخلاقي الإسرائيلي للقطاع وعددهم ١,٧ مليون شخص يهدد بزيادة زعزعة استقرار الوضع الميداني الخطير وبإشعال فتيل جولة أخرى من العنف المميت.

واليوم، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، ضربت الطائرات النفاثة والمدفعية البحرية عدة مناطق مدنية في غزة، مما أدى إلى توقف الحياة في القطاع وتعميق مشاعر الخوف والذعر بين السكان المدنيين الفلسطينيين المصابين أصلا بصدمة. وقد كانت الهجمات المهلكة التي شنتها السلطة القائمة بالاحتلال واسعة النطاق، بحيث استهدفت الكثير من المنازل والبنى التحتية المدنية في مناطق بمختلف أنحاء غزة. وكان من بين القتلى خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية ستة من المدنيين، اثنان منهم دون سن الخامسة، إضافة إلى طفل في الثالثة عشرة من عمره وطفل في الرابعة عشرة من عمره، وكان أيضا من بين من قتلوا: محمد حبيب وابنه موسى البالغ من العمر ١٩ عاما، اللذان قتلا في أعقاب إصابة ضربة جوية لمركبة في حي الشجاعية بمدينة غزة، وفكري صالح عجوري، الذي قتل بعد ضربة جوية تعرضت لها دراجته البخارية على مقربة من أبراج الشيخ زايد بشمال قطاع غزة، كذلك فإن عبدالله كوارع، ومحمد عاشور (العمر ١٣ عاما) ورياض كوارع ومحمود جودة وبكر محمود جودة (العمر ٢٢ عاما)، وعمار محمد جودة (العمر ٢٢ عاما) وحسين محمد كوارع (العمر ١٤ عاما) قتلوا جميعا بوحشية عندما محا صاروخ إسرائيلي مترلهم من الوجود.

إن زيادة تصعيد هذا العدوان العسكري اللاإنساني من جانب السلطة القائمة بالاحتلال على قطاع غزة سيضمن فحسب فقدان المزيد من أرواح المدنيين الأبرياء من السكان الفلسطينيين المحتلين العزل. وتكشف تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، ومن بينهم رئيس وزراء إسرائيل، الذي أعلن أن العملية العسكرية ضد غزة سيجري التوسع فيها، بما يشمل غزوا بريا محتملا لغزة، تكشف النية الحقيقية للسلطة القائمة بالاحتلال المتمثلة في تكثيف العدوان العسكري وإغراق المنطقة في دورة عنف أخرى مميتة ومدمرة. ولا بد، في هذا الصدد، من أن أوجه الانتباه إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما في ذلك الدبابات والشاحنات والمركبات المدرعة والجرافات والحافلات، تحتشد على مقربة من حدود غزة، وقد تمت تعبئة ٤٠ ٠٠٠ ممن يسمون جنود الاحتياطي الإسرائيليين. ومن الجلي أن الوضع الذي نواجهه يستوجب اهتمام المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، الذي يقع عليه التزام بواجب العمل على صون السلام والأمن الدوليين والقيام، وفقا للقانون الإنساني الدولي، بكفالة الحماية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت هذا الاحتلال العسكري الوحشي.

ومن ثم نحن نكرر نداءنا العاجل إلى مجلس الأمن أن يقوم بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن يضطلع بالإجراءات اللازمة لوضع نهاية للعدوان الإسرائيلي وحماية

السكان المدنيين الفلسطينيين. فما ترتكبه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني يشكل انتهاكا خطيرا لجميع قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر القتل العمدي للمدنيين وأعمال الانتقام ضد السكان المدنيين من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. ومن الواضح أن إسرائيل ترتكب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني ويجب إدانة تلك الجرائم إدانة قاطعة ووقفها. ويجب توجيه رسالة قوية إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مفادها أن عليها أن توقف فورا حملتها العسكرية وتلتزم بالقانون، من أجل إزالة توتر هذا الوضع الخطير، والعمل على تحقيق الهدوء، وإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء، وهذا هو الأهم.

وتأتي هذه الرسالة، إلحاقا برسائلنا البالغ عددها ٥٠٣ رسائل بخصوص الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ (A/ES-10/636-S/2014/473) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبيها للعدالة.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من دول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة